

تحسين جودة القرارات الإستثمارية باستخدام قائمة التدفقات النقدية

دراسة حالة: شركة الإسمنت عين التوتة-باتنة-

Improving the quality of investment decisions using the cash flow statement

Case study: Ain Touta Cement Company - Batna-

ط.د. سليمان عبد الحكيم*، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

choufati54@gmail.com

أ.د. يحيوي مفيدة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

Moufida_yahiaoui@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2020/02/10 تاريخ التقييم: 2022/3/28 تاريخ القبول: 2022/8/28

Abstract

المخلص

The aim of this study is to highlight the role of the cash flow statement in improving the quality of investment decisions in the economic institution. The problem of the study was the lack of clarity of this role and insufficient attention to the management and Algerian investors of this list despite the availability of additional important information based on cash basis not available in the other financial lists. In order to achieve the objective of the study, the financial lists analysis of the Cement Company (SCIMAT) for the period 2015-2017 were used and analyzed, focusing on the cash flow statement. We have reached several results, the most important of which is that this list enables a deeper and more accurate analysis of the financial position of the company which allows for better evaluation of the quality of the company's liquidity and the credibility of its profits and the evaluation of investment decisions taken and to know the impact and its impact on the company's profits, stability and growth.

Key Words : Cash Flow Statement, Investment Decision, Quality of Accounting Information

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات الإستثمارية بالمؤسسة الاقتصادية، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح الدور والإهتمام الكافي للإدارة والمستثمرين الجزائريين بهذه القائمة رغم ما توفره من معلومات إضافية مهمة مبنية على الأساس النقدي غير متوفرة في القوائم المالية الأخرى لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام وتحليل القوائم المالية لشركة الإسمنت عين التوتة للفترة الممتدة من 2015-2017 والتركيز على قائمة التدفقات النقدية، ولقد تم التوصل من خلالها إلى عدة نتائج من أهمها أن هذه القائمة تمكن من تحليل أعمق وأدق للوضع المالي للشركة الذي يسمح بتقييم أحسن لجودة سيولة الشركة ومصداقية أرباحها وتقييم القرارات الإستثمارية المتخذة و معرفة أثرها على مختلف أنشطتها وانعكاس ذلك على أرباح الشركة.

الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، قرار الإستثمار، جودة المعلومات المحاسبية.

المقدمة:

تعيش المؤسسة الجزائرية اليوم في محيط يتميز بتغيرات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية محلية ودولية متسارعة ومعقدة أدت لزيادة الحاجة إلى معلومات محاسبية تسير هذه التطورات وتلبي جميع احتياجات الأطراف المهتمة بها، ولهذا أنصبت الجهود في الآونة الأخيرة على وضع أسس وقواعد جديدة لمهنة المحاسبة في الجزائر توجت بصور النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية (IFRS،IAS)، وبذلك فإن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إتخذت مسارا آخر يختلف كليا عما كان مطبقا من قبل، وهذا طبعا سوف يؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية وينعكس ذلك على القرارات الاقتصادية للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات خاصة القرارات الاستثمارية منها التي تعتبر من أصعب وأعقد القرارات التي تتخذها المؤسسة.

لوصول إلى قرار الاستثماري أكثرا رشادة كان لا بد من إتباع منهج علمي يستند على معلومات دقيقة ومتنوعة تعطي إجابات واضحة وموضوعية على جميع التساؤلات التي تمكن المؤسسة والمستثمرين من إختيار أحسن الفرص الإستثمارية، وتعتبر الميزانية وقائمة الدخل من بين أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في ذلك، إلا أنها تبقى غير قادرة على إعطاء صورة حقيقية عن الوضع النقدي للمؤسسة الذي أصبح متخذ قرار الإستثمار يوليه أهمية بالغة، ومن هنا جاءت قائمة التدفقات النقدية التي إعتدها النظام المحاسبي المالي المبنية على الأساس النقدي التي يتم إعدادها وعرضها وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7) لتعطي إجابات واضحة ودقيقة عن النقدية والتغيرات التي طرأت عليها وقدرة المؤسسة على توليدها وغيرها من المعلومات الإضافية غير المتوفرة في القوائم المالية الأخرى، كما أن وجود هذه القائمة سمح بظهور مؤشرات مالية مشتقة منها تستخدم في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في

تحسين جودة القرارات الاستثمارية بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

وتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية؟

- هل ظهور قائمة التدفقات النقدية أثر في جودة المعلومات المحاسبية؟
- هل إستخدام المعلومات الظاهرة بقائمة التدفقات النقدية وتحليلها من قبل القائمين على شركة الإسمت عين التوتة إلى جانب الميزانية وقائمة الدخل يزيد من تحسين وترشيد قراراتهم الإستثمارية؟

فرضيات الدراسة:

- تعد قائمة التدفقات النقدية على الأساس النقدي وبالتالي فهي تبين الأثر النقدي لكافة أنشطة المؤسسة على وضعيتها المالية؛
- المعلومات الظاهرة بقائمة التدفقات النقدية تتميز بالبساطة والموضوعية وسهولة الفهم وهذا يعزز من جودة المعلومات المحاسبية؛
- إن المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية يعتبر إضافة مهمة تدعم عملية ترشيد القرارات الإستثمارية في شركة الإسمت عين التوتة إذا حسن إستغلالها؛

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى بيان أهمية المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية، كما تهدف إلى بيان أهمية المقاييس والنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛ بالإضافة إلى معرفة كيفية إستخدام المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في إتخاذ وترشيد القرارات الإستثمارية في شركة الإسمت عين التوتة؛

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهداف بحثنا، إعتدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة وأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من خلال قراءة وتحليل قائمة التدفقات النقدية لشركة الإسمت عين التوتة خلال الفترة 2015-2017 وبين مساهمة ذلك في ترشيد قرارات الشركة الإستثمارية.

المحور الأول: الإطار النظري لقرارات الإستثمار وقائمة التدفقات النقدية

أولاً: القرارات الإستثمارية

يؤثر القرار الاستثماري على بقاء ونمو المؤسسة وبالتالي وجب على متخذه أن يتحلى بقدر من الرشادة وحسن التصرف في الموارد المتاحة بطريقة تسمح بتوظيفها في أحسن فرصة استثمارية.

1- القرار الإستثماري: تعريفه - خصائصه

يعرف قرار الاستثمار على أنه " تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة" (أمين السيد، 2000، صفحة 38) يعرف أيضا على أنه " قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية بمجرد تنفيذه، ولا يمكن الرجوع فيه، حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلية ولكنها غير مؤكدة الحدوث". (إبراهيم طه، 1979، صفحة 23) من خلال التعريفين السابقين يتضح أن متخذ قرار الاستثمار ينصب إهتمامه على كيفية توظيف الأموال في الوقت الحاضر بالشكل الذي يسمح بالحصول عوائد مناسبة يتوقع حدوثها على فترات زمنية مستقبلية، وتكون هذه الأموال عرضة لدرجات مختلفة من المخاطرة.

كما يتميز القرار الاستثماري بعدة خصائص هي كالآتي: (دادن، 2010-2011، صفحة 33):

- يعتبر قرار الاستثمار قرارا إستراتيجيا يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل؛
- يترتب على قرار الاستثمار تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها؛
- يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشاكل والظروف التي يجب التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد والتغير في قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي؛
- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية، وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة
- تتأثر عملية إتخاذ القرار الاستثماري بشخصية متخذه أي بالعوامل الإنسانية والنفسية لمتخذ القرار؛ (بن إبراهيم، 2012-2013، صفحة 80)

2-أنواع قرارات الاستثمار

يمكن تصنيف قرارات الاستثمار كما يلي: (عبد الحميد، 2006، صفحة 43)

- 1-2- قرارات تحديد أولويات الاستثمار: في هذه الحالة يكون المستثمر أمام عدد معين من البدائل لتحقيق نفس الأهداف، وإختيار البديل الأفضل عليه أن يقوم بترتيب هذه البدائل طبقا للأولويات.
- 2-2- قرارات قبول أو رفض الاستثمار: يكون المستثمر أمام بديل واحد لاستثمار أمواله، وفي هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي تمت دراسته أو يرفضه لعدم إمكانية تنفيذه.
- 2-3- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا: وتتميز بوجود العديد من فرص الاستثمار، ولكن في حالة إختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين لا يمكنه من إختيار نشاط آخر، فعليه الأخذ بعين الإعتبار تكلفة الفرصة البديلة نتيجة عدم تنفيذ البديل الأخر.

3- المبادئ التي يقوم عليها القرار الإستثماري

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة لا بدله من

مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي: (زياد، 2007، الصفحات 28-29)

3-1- مبدأ الإختيار: إن المستثمر الرشيد يبحث دائماً عن فرص إستثمارية متعددة لما لديه من

مدخرات ليقوم بالإختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلاً من توظيفها في أول فرصة متاحة.

3-2- مبدأ المقارنة: ويتم المقارنة بالإستعانة بالتحليل الجوهري والأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج

هذا التحليل لإختيار البديل الأفضل والمناسب لرغبات وإمكانات المستثمر.

3-3- مبدأ الملائمة: كل مستثمر يختار من بين مجالات الإستثمار وأدواته ما يلائم رغباته.

3-4- مبدأ التنوع: يلجأ المستثمرون إلى التنوع في إستثمارتهم للحد من المخاطر وزيادة العوائد،

وهذا راجع لاختلاف الأصول من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تحققها.

4- المقومات الأساسية لقرار الإستثمار

يقوم القرار الإستثماري الناجح على مقومات أساسية هي: (مطر، 2004، صفحة 39)

4-1- اعتماد إستراتيجية ملائمة للإستثمار: تختلف إستراتيجيات الإستثمار التي يتبناها المستثمرون

باختلاف أولوياتهم الإستثمارية، فلكل مستثمر منحنى تفضيله الإستثماري والذي يميزه عن غيره وفق

ميله إتجاه عناصر الربحية والسيولة والأمان، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف المستثمرين إلى:

- المستثمر المتحفظ: هو مستثمر يعطي عنصر الأمان الأولوية عن المخاطرة.

- المستثمر المضارب: وهو يعطي الأولوية لعنصر الربحية، بحيث تكون حساسيتها لعنصر

المخاطرة متدنية ويكون على استعداد لدخول مجالات استثمارية خطيرة للحصول على عائد أكبر.

- المستثمر المتوازن: هو المستثمر الرشيد الذي يهتم بالعائد والمخاطرة بقدر متوازن.

4-2- الإسترشاد بالأساليب العلمية لإتخاذ القرار الإستثماري: يفترض على متخذ القرار

الإستثماري الرشيد أن يسلك المدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم على خطوات محددة أهمها ما

يلي: - تحديد الهدف الأساسي للإستثمار؛

- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار؛

- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار؛

- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة؛

- اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف؛

3-4- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة : ترتبط القرارات الاستثمارية بعاملين أساسيين هما العائد والمخاطرة، وتوجد علاقة طردية بينهما فكلما زاد العائد المتوقع من الاستثمار ارتفعت المخاطرة الناتجة عنه، ولهذا على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الإستثماري أن يتنبأ بكل من العائد ودرجة احتمال تحققه الذي تحدد على أساسه درجة المخاطرة. (كداوي، 2008، صفحة 19)

5- العوامل المؤثرة في قرارات الإستثمار

تتأثر القرارات الإستثمارية بعدة عوامل يمكن حصرها في النقاط التالية:

5-1-عوامل البيئة الخارجية: وتتمثل في العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية

السائدة في المجتمع، والتطورات التكنولوجية وعدد ونمط المستهلكين، ومستوى المنافسة والقوانين.

5-2-عوامل البيئة الداخلية: تتمثل في حجم المؤسسة ودرجة نموها، الموارد البشرية والمالية

المتاحة، مستوى التنظيم وطرق الاتصال في المؤسسة. (بن إبراهيم، 2012-2013، صفحة 89)

5-3-شخصية متخذ القرار: فشخصية متخذ القرار وقيمه وتاريخه المهني ومستواه العلمي وقدرته

على الإبداع وتحمل المسؤولية ومركزه المالي والإجتماعي، كلها عوامل تؤثر في فعالية القرار.

5-4- ظروف إتخاذ القرار: إن المفاضلة بين البدائل الإستثمارية تتوقف على النتائج المتوقعة منها

في المستقبل وبالتالي يكون متخذ القرار في ظل ظروف التأكد على علم تام بنتائج البدائل، أو تكون

نتائج هذه البدائل غير محددة أو غير مؤكدة الحدوث وهذا في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

5-6-أهمية وزمن القرار: تتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بعدد الأفراد المتأثرين به ودرجة تأثيرهم،

وكلفة القرار والعائد والوقت اللازم لإتخاذها، كما أنه كلما زادت الفترة الزمنية المتاحة لمتخذها كلما

كانت البدائل المطروحة أكثر ونتائج أحسن. (بن إبراهيم، 2012-2013، صفحة 90)

ثانياً: قائمة التدفقات النقدية

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم الأساسية التي نص النظام المحاسبي المالي على

ضرورة إعدادها لما تحتويه من معلومات مهمة تخدم الإدارة والمستثمرين والمقرضين في إتخاذ

قراراتهم.

1-تعريف وأهداف قائمة التدفقات النقدية

تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها ملخص للتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها خلال فترة مالية معينة تمارس خلالها المؤسسة أنشطتها العادية من أنشطة تشغيلية وتمويلية وإستثمارية، وبالتالي فهي توفر معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. (وجدي حامد، 2011، صفحة 69)

ولقد تم تصميم قائمة التدفقات النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف، ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية هدفين لقائمة التدفقات النقدية وهما:

- **الهدف الرئيسي:** إعطاء معلومات ذات أهمية عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة؛

- **الهدف الثانوي:** توفير معلومات على أساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية و التمويلية للمؤسسة؛

2- تبويب وطرق عرض قائمة التدفقات النقدية

1-2- **تبويب قائمة التدفقات النقدية:** حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 يتم تبويب التدفقات النقدية في ثلاث مجموعات: (جمام و دباش، 2015، صفحة 70)

1-1-2- **تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية:** وتشمل المتحصلات من البيع وتحصيل الحسابات المدينة، وكذلك المتحصلات من عوائد الأوراق المالية، أو أي نشاط آخر لا يدخل في النشاط الاستثماري أو التمويلي. والمدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات للعملاء، ومدفوعات سداد الحسابات الدائنة، وأيضا المدفوعات عن فوائد القروض وسداد ضريبة الدخل.

2-1-2- **تدفقات نقدية من الأنشطة الإستثمارية:** وتشمل المتحصلات من بيع الإستثمارات في الأوراق المالية، ومتحصلات القروض من الغير، والمتحصلات من بيع أية أصول أخرى ماعدا المخزون السلعي، والمدفوعات مقابل زيادة الإستثمارات في الأوراق المالية، ومدفوعات تقديم القروض للغير وإقتناء الأصول الثابتة بغرض تسهيل نشاط المؤسسة.

2-1-3- **تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية:** وتشمل المتحصلات من إصدار الأسهم والسندات وأية مصادر تمويلية أخرى، والمدفوعات في شكل توزيعات الأرباح، رد جزء من حقوق الملكية أو سداد القروض الطويلة الأجل.

2-2- طرق عرض قائمة التدفقات النقدية: تستخدم طريقتان لعرض قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة وغير المباشرة، أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية فلا تختلف طرق عرضهما وفق الطريقتين، وفيما يلي توضيح لتلك الطريقتين: (الهباش، 2006، صفحة 31)

2-2-1- الطريقة المباشرة: بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجية من النشاط التشغيلي وبشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما الذي يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

2-2-2- الطريقة غير المباشرة: وتسمى هذه الطريقة بطريقة التسوية وبموجب هذه الطريقة فإن قائمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية تبدأ بصافي الدخل الذي يمكن الحصول عليها من قائمة الدخل، ثم يضاف إليه أو يخصم منه بنود الإيرادات والمصروفات غير المؤثرة على النقدية.

3- موقع قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية

لقد أعطى مجلس معايير المحاسبة الدولية درجة أهمية متساوية لمجموع القوائم المالية الأساسية، بحيث لا يمكن لأي قائمة بمفردها أن تلبى كافة احتياجات مستعملها، ويلاحظ أن الميزانية وقائمة الدخل يتم إعدادها إستناداً على أساس الإستحقاق، أما قائمة التدفقات النقدية فيتم إعدادها إستناداً على الأساس النقدي الذي يعتبر إضافة جديدة في المحاسبة يجب الإستفادة من مزاياها.

إن الإهتمام في الآونة الأخيرة بالنقدية وقدرة المؤسسة على توليدها عزز موقع قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الأخرى، وخاصة من طرف متخذ قرار الإستثمار الذي أدرك أن النقدية وليس صافي الربح هي التي تستخدم في إحلال الأصول الثابتة، ومقابلة التوسع والإستثمار، ودفع توزيعات الأرباح ودفع الديون وغيرها، وإقتناعاً منه أن تحقيق الأرباح لا يعني دائماً توفر نقدية تسمح للمؤسسة بمقابلة إحتياجاتها وبالتالي فإن صافي التدفقات النقدية في العمليات التشغيلية هو الدليل النهائي على جودة الأرباح، ولعل أهم الأسباب التي زادت من أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ وترشيد مختلف القرارات الإستثمارية ما يلي:

- إن التدفقات النقدية أكثر تعبيراً نسبياً عن الأرقام التي يوفرها أساس الإستحقاق، حيث تتميز بالبساطة والموضوعية وسهولة الفهم، ومنه فالتركيز على صافي الدخل كمؤشر للأداء يلغي الرشد الإقتصادي للقرارات الإستثمارية التي تعتمد على التدفقات النقدية؛
- إن صافي الدخل الناتج عن أساس الإستحقاق أصبح من الصعب تفسير دلالاته وإستخدامه كمؤشر للتدفقات النقدية للمؤسسة، لأن تحقيق المؤسسة لصافي دخل موجب لا يعني بالضرورة وجود سيولة كافية لمقابلة إلتزاماتها والعكس صحيح، فقائمة التدفقات النقدية تقوم بتحويل مبلغ صافي الدخل من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي من خلال إزالة أثر العمليات الغير نقدية على صافي الدخل، وهذا التحويل يعطي صورة أوضح عن مدى موثوقية مبلغ صافي الدخل؛
- قائمة التدفقات النقدية لا تتأثر بالسياسات المحاسبية البديلة لمعالجة الأحداث الإقتصادية عكس القوائم الأخرى، وبالتالي فهي تعزز القدرة على القيام بمقارنات سليمة لنفس المؤسسة لفترات مختلفة أو بين مختلف المؤسسات؛
- تعتبر معلومات التدفقات النقدية مفيدة في تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية، حيث تستخدم كمؤشر لتحديد قيمة وتوقيت ومدى تحقق التدفقات النقدية المستقبلية التي تعتبر الأساس في إتخاذ القرار الإستثماري، وهي مفيدة كذلك في تقييم وإختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية؛
- إمكانية التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية تساعد على إعداد الموازنات التقديرية والتخطيط لإستثمارات المستقبلية؛
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية وسيلة لمعرفة أثر القرارات الإستثمارية السابقة على نمو أنشطة المؤسسة وإزدهارها من خلال صافي التدفقات النقدية المحققة منها؛
- تظهر معلومات عن قيمة وكيفية الحصول وإستخدام النقدية والتغيرات التي طرأت عليها من خلال عمليات التشغيل والإستثمار والتمويل، وبالتالي تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة تساعد على إدارة النقدية بكفاءة وقياس نجاح أو فشل الخطط النقدية ووسيلة للرقابة على أنشطة المؤسسة؛
- تمكن الإدارة والمستثمرين من تقييم السيولة والمرونة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية ومواجهة المخاطرة التي تصاحبها، كما تمكن من تقييم مقدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها ومقدرتها على توزيع الأرباح ومدى حاجتها للتمويل الخارجي؛

- تعتبر كمصدر مهم للعديد من المؤشرات والمعلومات المتعلقة بمدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار؛

- إمكانية التنبؤ بالفشل المالي، بحيث بالإمكان استخدام تحليل معلومات التدفقات النقدية للكشف المبكر عن حالات العسر المالي والإفلاس وبالتالي قيام الإدارة بالإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب، وكذلك يساعد هذا التنبؤ المستثمرين على المفاضلة بين البدائل الإستثمارية وتجنب الإستثمارات ذات المخاطر العالية؛

المحور الثاني: ترشيد قرارات الإستثمار باستخدام قائمة التدفقات النقدية في شركة الإسمنت عين التوتة - باتنة-

في هذا الجزء من المقالة سنحاول إسقاط الدراسة النظرية على إحدى الشركات الصناعية الجزائرية وهي شركة الإسمنت عين التوتة التابعة لمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) و التي تعتبر من أهم فروعها، تأسست سنة 1986 وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 2.250.000.000 دج، وتتربع على مساحة قدرها 20 هكتار وتشغل حوالي 506 عامل، قدر الإنتاج السنوي لها بـ 1 مليون طن من الإسمنت بنوعيه العادي والمضاد للأملاح و 300 ألف طن من الحصى وينتظر أن تشرع الشركة قريبا في إنتاج الإسمنت البترولي الذي تحتاجه شركة سوناطراك في التنقيب عن النفط، تسير الشركة من طرف مجلس إدارة وتتمتع بالإستقلالية في إتخاذ القرارات وتتكون الشركة من الفروع التالية : - مقر المديرية العامة الكائن بباتنة - وحدة إنتاج الإسمنت ببلدية تيلاطو - وحدة إنتاج الحصى ببلدية تيلاطو - وحدة توزيع الإسمنت ببسكرة. - وحدة توزيع الإسمنت بنقرت ولاية ورقلة .

أولا: تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية للشركة

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بشركة الإسمنت عين التوتة وفق الطريقة المباشر والتي يمكن عرضها في الجدول أدناه.

الجدول رقم (01) قائمة تدفقات النقدية للسنوات 2015-2016-2017 للشركة دراسة الحالة

البيانات	2015	2016	2017
تحصيلات مقبوضة من الزبائن	8586090000,22	8954204060,72	9515022159,36
مبالغ مدفوعة للموردين	-4888693350,58	-5728791 157,85	-6062669421,32

			والمستخدمين
-8542868,54	-7169890,85	-10093793,05	فوائد ومصاريف مالية اخرى مدفوعة
-10617250,00	-13250000,00	-7680000,00	مسحوبات
-1667913375,60	-1548779174,26	-1869971155,40	الضرائب عن النتائج المدفوعة
16231499823,94	15004028102,52	13311806394,59	تحصيلات من عمليات أخرى
-16177387908,66	-15062575875,77	-13307933442,92	مسحوبات من عمليات أخرى
742919297,78	219748571,09	-140047046,61	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
2562310456,96	1817414635,60	1673477 606,25	صافي تدفقات الخزينة للأنشطة التشغيلية (A)
-821849321,92	-133957736,95	-225835834,39	المسحوبات من إقتناء تسيبات عينية أو معنوية
43781279,72	2253598,06	3172800,00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات عينية أو معنوية
0,00	-1500000000,00	0,00	مسحوبات عن إقتناء تسيبات مالية
0,00	0,00	0,00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن التسيبات المالية
153750000,00	78750000,00	78750000,00	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
0,00	0,00	0,00	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المسلمة
-624318042,20	-1552954 138,89	-143913 034,39	صافي تدفقات الخزينة لأنشطة الإستثمار (B)
0,00	0,00	0,00	التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم
-1001958249,98	-1003248250,00	-1002160000,00	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
0,00	0,00	0,00	تحصيلات متأتية من القروض
0,00	0,00	-70756003,13	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-100958249,98	-1003248 250,00	-1072916 003,13	صافي تدفقات الخزينة لأنشطة

			التمويل (C)
0,00	0,00	0,00	تغيرات سعر الصرف
936034164,78	-738787753,29	456648 568,73	تغير الخزينة في الفترة (A+B+C)
4063801547,55	4802589300,84	4345940732,11	أموال الخزينة وما يعادلها عند إفتتاح السنة المالية
4999835712.33	4063801547,55	4802589300,84	أموال الخزينة وما يعادلها عند إقفال السنة المالية
936034164,78	-738787753,29	456648 568,73	تغير أموال الخزينة في الفترة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للشركة محل الدراسة .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن شركة الإسمنت حققت تغيرا إيجابيا في خزيتها النقدية خلال سنة 2015 بقيمة 456648 568,73 دج وسنة 2017 بقيمة 936034164,78 دج و تغيرا سلبيا في سنة 2016 بقيمة -738787753,29 دج، ويمكن معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك من خلال رصد التغيرات التي حدثت في الأنواع المختلفة لأنشطة الشركة.

فبالنسبة للأنشطة التشغيلية حققت الشركة فائضا نقديا صافيا في كل سنوات الدراسة وهو في زيادة مستمرة خلال هذه الفترة، بحيث قدرت هذه الزيادة بـ 9% في سنة 2016 و 40% في سنة 2017 وهذا الفائض والتغير الإيجابي فيه راجع أساسا إلى إرتفاع قيمة التحصيلات المستلمة من الزبائن و تحصيلات العمليات الأخرى و تدفقات العناصر غير عادية التي كانت زيادتها بوتيرة أكبر من المبالغ المسددة للموردين ومدفوعات الضرائب والمسحوبات الأخرى خاصة في سنة 2017 الذي إرتفعت فيه التدفقات النقدية الداخلة التشغيلية بنسبة 9.5% في حين كانت الزيادة في التدفقات الخارجة بـ 7% مقارنة بالسنة السابقة وهذا يدل على فعالية سياسة الشركة في إدارة نشاطها التشغيلي وقدرتها على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها الرئيسية، والتي إستطاعت من خلالها المحافظة على أدائها التشغيلي وتحسينه ودعم أنشطتها الأخرى، وهذا يعتبر كمؤشر إيجابي ودليل على القوة المالية للشركة.

أما بالنسبة للأنشطة الإستثمارية فحققت الشركة من خلالها عجزا نقديا صافيا في جميع السنوات 2015-2016-2017 وكانت القيم على التوالي(3,143913034-دج،8,1552954138-دج،20,624318042-دج) كان أكبرها في سنة 2016 وهذا العجز يعكس سياسة الشركة

التوسعية وهو يرجع أساسا إلى إقتناء الشركة لأصول ثابتة والتي زادت قيمتها في سنة 2016 مقارنة بالسنوات الأخرى نتيجة إقتناء تثبيتات مالية إلى جانب التثبيتات العينية والذي أدى إلى إرتفاع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية بقيمة 1408121902.56 دج، وفي المقابل تحصلت الشركة على تدفقات نقدية داخلية ناتجة من التنازل عن بعض الأصول الثابتة والفوائد المحصلة من التوظيفات المالية والتي زادت قيمتها في سنة 2017 مما أدى إلى تقليص عجز صافي التدفق النقدي الإستثماري في تلك السنة.

أما بالنسبة بالأنشطة التمويلية فحققت الشركة عجز في جميع السنوات 2015-2016-2017 وكانت القيم على التوالي (13,003 1072916 - دج، 250,00 1003248 - دج،

98,98 100958249 - دج) كان أكبرها في سنة 2015 وهذا العجز يرجع سببه أن الشركة لم تلجأ إلى أي نوع من أنواع التمويل لأنها استطاعت أن تمويل جميع عملياتها الإستثمارية من خزينتها التشغيلية، كما استغلت الفائض المحقق من دورتها التشغيلية أيضا في تغطية كل إلتزاماتها التمويلية المتمثلة أساسا في الحصاص والتوزيعات المدفوعة وتسديدات القروض والديون الأخرى باستثناء سنة 2016 والتي كان فيها الفائض التشغيلي بعد تغطية إحتياجات الإستثمار غير كافي لمواجهة الإلتزامات التمويلية فلجأت الشركة إلى النقدية التي كان بحوزتها في الدورة السابقة لتغطية هذه الإلتزامات مما اثر سلبا في تكوين الخزينة النهائية لهذه السنة، وهذا ربما يؤكد مسعى الشركة في تخفيض و استغلال مبلغ النقدية المحتفظ بها.

إن القرارات الاستثمارية التي اتخذتها شركة الإسمنت عين التوتة خلال فترة الدراسة والمتعلقة باقتناء تثبيتات عينية وكذلك تثبيتات مالية والتي أدت إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات الداخلة يعكس التوجه التوسعي للشركة ومؤشر جيد على نمو أنشطتها، وهذا ما لاحظناه من خلال قائمة التدفقات النقدية التي أظهرت الأثر الإيجابي لهذه القرارات على النشاط التشغيلي من خلال الزيادة المستمر في صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي أرتفع بنسبة 9% في سنة 2016 و 40% سنة 2017 نتيجة إرتفاع التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التشغيلية المتكونة أساسا من تحصيلات الزبائن والعمليات الأخرى التي تعطي صورة على نمو المبيعات و الزيادة في الإنتاج و هذا ما يؤكد جدول حساب النتائج ، كما أن تحقيق الشركة لصافي

تدفق نقدي تشغيلي موجب وكذلك زيادته بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الأرباح المحققة خلال كل سنوات الدراسة يعزز نوعية وجودة أرباح الشركة ويزيد من درجة مصداقيتها وموثوقيتها .

كما نلاحظ أن الزيادة المستمرة لصافي التدفق النقدي التشغيلي الذي يعتبر كمصدر تمويل داخلي شجع الشركة على زيادة إستثمارتها وخاصة سنة 2016 بشراء تنبيئات مالية بقيمة 1.5 مليار دينار والتي ساهمت بزيادة الفوائد عن التوظيفات المالية المحصلة في سنة 2017 بـ 75 مليون دينار.

ثانياً: التحليل بواسطة النسب المالية

من أجل الحصول على تحليل أكثر عمق نقوم بحساب النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وهي مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02): أهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لشركة دراسة الحالة

2017	2016	2015	العلاقة	النسبة المالية
نسب تقييم جودة الأرباح				
0.422	0.316	0.341	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ الإحتياجات النقدية الأساسية	نسبة كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
0.48	0.35	0.34	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة	مؤشر النشاط التشغيلي
1.04	0.75	0.74	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ صافي الربح	مؤشر النقدية التشغيلية
0.33	0.24	0.23	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ المبيعات	العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي
0.12	0.094	0.093	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ مجموع الاصول	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي
0.14	0.11	0.11	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ الأموال الخاصة	العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي
0.48	0.35	0.34	المتحصلات المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة/ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

نسب تقييم جودة السيولة				
1.40	0.689	1.288	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتتميلية	نسبة التغطية النقدية
299.93	253.47	165.79	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ فوائد الديون	نسبة تغطية فوائد الديون
1.003	0.77	-	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ متوسط الديون القصيرة الاجل	نسبة تغطية الديون القصيرة الأجل
0.73	0.53	-	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ متوسط إجمالي الديون	معدل المرونة المالية
-	-	-	التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التتميلية/ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية	نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية إلى التدفقات الداخلة من الأنشطة التتميلية
3.11	1.11	7.41	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة للتدفقات الإستثمارية	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى التدفقات الإستثمارية

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم 01 والقوائم المالية لشركة محل الدراسة.
من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ما يلي:

1-مقاييس جودة أرباح الشركة

- نسبة كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: تستطيع الشركة أن تغطي 34.1% من إحتياجاتها الأساسية بإستخدام فائض التدفق النقدي التشغيلي في سنة 2015 وهذه المقدره في زيادة لتصبح 42.2% في سنة 2017.

- مؤشر النشاط التشغيلي: في سنة 2015 نلاحظ أن 34% من أرباح الشركة قبل الضريبة و الفوائد تعتبر تدفقات نقدية وهي في ارتفاع مستمر بحيث أصبحت هذه النسبة 35% في سنة 2016 و 48% في سنة 2017 وهذا يدل على زيادة قدرة أنشطة التشغيلية للشركة على توليد تدفقات نقدية وهذا يعني أن هناك تحسن في جودة ونوعية أرباح الشركة.

- مؤشر النقدية التشغيلية: في سنة 2015 نلاحظ أن 74% من الأرباح الصافية الشركة المحسوبة على أساس الإستحقاق هي أرباح نقدية وهي في ارتفاع مستمر لتصبح 75% في سنة 2016 لترتفع إلى 104% في سنة 2017 وهذا يعكس قدرة أرباح الصافية الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وهذا يزيد من جودة ومصداقية الأرباح المحققة.

- العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي: نلاحظ أن 23% من مبيعات الشركة تم تحصيلها في سنة 2015 بمعنى كل ادج من المبيعات ينتج عنه 0.23 دج تدفق نقدي، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع لتصبح 25% و 33% في سنة 2016 و 2017 على التوالي، وهذا يدل على تحسن السياسة الإئتمانية للشركة في تحصيل النقدية من الزبائن.

- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: نلاحظ أن كل ادج مستثمر في الأصول يولد تدفق نقدي يقدر بـ 0.093 دج في سنة 2015 لترتفع هذه القيمة لتصبح 0.094 دج في سنة 2016 و 0.12 دج في سنة 2017 وهذا يدل على زيادة كفاءة الشركة في إستغلال أصولها وهو حافز لزيادة الإستثمار في المستقبل.

- العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي: نلاحظ أن كل ادج مستثمر من الأموال الخاصة يحقق تدفق نقدي يقدر بـ 0.11 دج في سنة 2015 و 2016 لترتفع هذه القيمة لتصبح 0.14 دج في سنة 2017 وهذا يعتبر مؤشر على تحسن كفاءة الشركة ويزيد من اهتمام المساهمين وقدرة الشركة على زيادة رأس مالها في المستقبل.

- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: نلاحظ أن الفوائد النقدية المحصلة من استثمارات المؤسسة في القروض والأوراق المالية تمثل 0.35% و 0.32% و 0.58% من مجموع تدفقاتها النقدية التشغيلية في السنوات 2015 و 2016 و 2017 على التوالي وهي نسب ضعيفة تدل أن المؤسسة تعتمد كلياً على نشاطها الأساسي في توليد التدفقات النقدية.

من خلال حساب نسب الربحية للشركة يتضح أن هناك تحسن في السياسة الإئتمانية للشركة الذي سمح بزيادة قدرتها في تحقيق تدفقات النقدية من مبيعاتها، وزيادة قدرة أصولها وأموالها الخاصة على تحقيق تدفقات نقدية، ومنه يكمن القول أن جودة ربحية الشركة في تحسن مستمرة خلال هذه الفترة.

2-مقاييس جودة السيولة النقدية

-نسبة التغطية النقدية: نلاحظ أن الشركة في سنة 2015 و2017 استطاعت أن تحقق تدفقات نقدية تشغيلية صافية كافية لتغطية إلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية إلا في سنة 2016 فإنها لم تتمكن من ذلك بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الإستثمارية والمتمثلة أساسا في اقتناء تثبيتات مالية والتي ساهمت بشكل أساسي بعدم قدرة الشركة على تغطية كل إلتزاماتها التمويلية مما أدى بالشركة باستغلال النقدية التي بحوزتها من السنة السابقة لتغطية هذه الإلتزامات.

-نسبة تغطية فوائد الديون: نلاحظ أن الشركة لها قدرة كبيرة على تغطية فوائد الديون وهذه القدرة في زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة 2015-2016-2017 والتي ساوت على التوالي (165.79، 253.47، 299.93) ويعود سبب ذلك أساسا إلى الزيادة المستمرة في التدفقات النقدية التشغيلية من جهة وعدم لجوء الشركة لطلب القروض من جهة أخرى

-نسبة تغطية الديون القصيرة الأجل: يتضح أن التدفقات النقدية التشغيلية الصافية التي حققتها الشركة في سنة 2016 قادرة على تغطية 77% من الديون القصيرة الأجل و زادت هذه القدرة لتصبح 100% تقريبا في سنة 2017 و يعود سبب ذلك إلى زيادة صافي التدفقات النقدية التشغيلية و انخفاض محسوس في الديون القصيرة الأجل وهذا في سنة 2017 إذا ما قورنت بسنة 2016

- معدل المرونة المالية: نلاحظ من خلال هذه النسبة أن الشركة تستطيع أن تغطي 58% من مجموع ديونها باستخدام صافي التدفق النقدي التشغيلي في سنة 2016 وزادت نسبة التغطية لتصبح 73% في سنة 2017 وسبب ذلك إلى الزيادة في الفائض المحقق من التدفقات النقدية التشغيلية.

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية: من خلال النسب المحسوبة في الجدول أعلاه يتضح أن الشركة لها القدرة في تغطية نفقاتها الاستثمارية باستخدام الفائض الناتج عن التدفقات النقدية التشغيلية وكانت أفضل نسبة هي لسنة 2015 والتي قدرت ب: 7.41 ثم 3.11 لسنة 2017 ثم 1.11 لسنة 2016 وذلك للزيادة الملحوظة في اقتناء الاستثمارات أو العمليات التوسعية الاستثمارية التي قامت بها الشركة خلال سنتي 2016-2017.

من خلال حساب نسب السيولة السابقة للشركة للفترة المدروسة يتضح أن الشركة لها قدرة على توفير سيولة تسمح لها بمواجهة مختلف إلتزاماتها والمحافظة على أدائها التشغيلي ودعم أنشطتها الأخرى وهذا يدل على جودة سيولة الشركة.

الخاتمة

إن الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر والتي أدت إلى تبنيها للنظام المحاسبي المالي أعطى شكلا وبعدا ماليا جديدا للقوائم المالية وتنوع في المعلومات خاصة التي تعرضها قائمة التدفقات النقدية، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج الآتية:

- قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا للقوائم المالية الأخرى بل هي مكملة لها، لكنها تعتبر إضافة
- كونها توفير معلومات نقدية غير متاحة في القوائم المالية الأخرى؛
- يعتبر صافي التدفق النقدي التشغيلي مؤشر على القوة المالية للمؤسسة أو ضعفها ومقياس لقدرتها على المحافظة على أدائها التشغيلي وتحسنه ودعم أنشطتها الأخرى، كما يعتبر أفضل معيار لقياس الأداء النقدي وقدرة المؤسسة على النمو والإستمرار؛
- كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما زادت الفرص الاستثمارية، وانخفضت الحاجة إلى الإقتراض مما يقلل من المخاطر الإئتمانية للمؤسسة؛
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية أكثر ملائمة في تحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة بحيث تقدم معلومات تساهم في تقييم جودة أرباح المؤسسة وتقييم سيولتها وتقييم السياسات المتبعة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وهذا يزيد من كفاءة وفعالية القرارات الإستثمارية؛
- توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات موضوعية تتمتع بخصائص الجودة من حيث الملائمة والموثوقية وقابلية المقارنة وهذا طبعا ينعكس إيجابا على القرارات الإستثمارية؛
- تمكن قائمة التدفقات النقدية من تقييم القرارات الإستثمارية المتخذة من خلال معرفة نوع وقيمة الإستثمارات التي قامت بها المؤسسة وأثر هذه الإستثمارات على مختلف أنشطتها وانعكاس على أرباح الشركة وإستقرارها ونموها؛
- شركة الإسمنت حققت صافي تدفق نقدي تشغيلي موجب خلال كل سنوات الدراسة وهو في زيادة مستمر تدل على تحسن أدائها التشغيلي، كما استطاعت من خلاله أن تغطي وتمول ذاتيا كل احتياجاتها الإستثمارية والتمويلية، كما أن إنتهاج شركة الإسمنت السياسة التوسعية من خلال اقتنائها لإستثمارات عينية ومالية خلال فترة الدراسة، وهذا إنعكس إيجابا على نشاطها التشغيلي بتحقيق صافي تدفق نقدي تشغيلي موجب وزيادته باستمرار؛
- من خلال مقاييس جودة السيولة يتضح أن شركة الإسمنت عين التوتة لها قدرة كبيرة على توليد النقدية وحسن استغلالها؛

- أرباح شركة الإسمنت تتميز بالمصداقية والموثوقية وهذا ما تؤكد مفايس جودة الأرباح. من خلال النتائج السابقة يمكن تأكيد صحة الفرضية الأولى بأن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات بشكل مخالف عن القوائم المالية الأخرى تساعد على تحليل موضوعي وأدق للوضع المالية للمؤسسة، كما أن المعلومات الظاهرة بهذه القائمة تتميز بالبساطة وسهولة قراءتها وتتمتع بالموثوقية والقابلية للمقارنة وهذا يعزز جودة المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية ويؤكد صحة الفرضية الثانية، وعدم تركيز القائمين على إدارة شركة الإسمنت على قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضع المالية وإهتمامهم بالقوائم التقليدية راجع لحدثة هذه القائمة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة، وبالتالي الشيء الذي نوصي به هو إعطاء قائمة التدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة من قبل كل الجهات المستخدمة للقوائم المالية في الجزائر خاصة متخذ قرار الإستثمار، وذلك نظرا لما تتضمنه من معلومات تعد غاية في الأهمية، كما نوصي القائمين على شركة الإسمنت عين التوتة على إجراء دورات تكوينية لمختلف عاملها في مجال المحاسبة والتحليل المالي للقوائم المالية لزيادة معارفهم من أجل الإستغلال الأحسن للمعلومات التي وفرها النظام المحاسبي المالي وخاصة قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة.

المراجع:

- أحمد لطفي أمين السيد. (2000). تقييم المشروعات الإستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- الغالي بن إبراهيم. (2012-2013). إتخاذ القرارات الإستثمارية في البنوك الإسلامية من أجل معامل خصم في ظل الطوابط الشرعية (أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بسكرة.
- حجازي وجدي حامد. (2011). تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
- رمضان زياد. (2007). مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- سالم إبراهيم طه. (1979). تطوير الموازنة الاستثمارية باستخدام تحليل التكلفة والعائد لرفع كفاية الانفاق الاستثماري (أطروحة دكتوراه). المنصورة، مصر: جامعة المنصورة.

- طلال كداوي. (2008). تقييم القرارات الإستثمارية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- عبد الغفور دادن. (2010-2011). محاولة بناء نموذج لترشيد قرار الإستثمار في الأوراق المالية: مذكرة ماجستير. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ورقلة.
- عبدالمطلب عبد الحميد. (2006). دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- محمد شعبان علوان. (2015). إستخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الاسلامية. غزة.
- محمد مطر. (2004). إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- محمد يوسف الهباش. (2006). إستخدام مقاييس التدفق النقدي و العائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية (مذكرة ماجستير). غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.
- محمود جمام، و أميرة دباش. (ديسمبر، 2015). أثر قائمة التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل. مجلة البحوث الإقتصادية و المالية (العدد الرابع)، الصفحات 65-83.